كليه التربيه

نموذج إجابة مادة جغرافية مصر لطلاب الفرقة الثالثة كلية التربية
قسم التاريخ العام

تاريخ الامتحان: 8/ 1/ 2014
الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2013– 2014

أستاذ المادة/ د.هبة صابر أمين دسوقي

السؤال الأول : أكتب مقالاً جغرافياً عن " أشكال السطح في وادي النيل بين أسوان والدلتا " .

الإجابة

أولا : مجرى النيل :

يمتد مجرى النيل نحو 940كم إلى الشمال من بحيرة ناصر وحتى رأس الدلتا . وهذا المجرى هو عبارة عن القناة التى تجرى فيها المياه. وقبل بناء السد العالى كانت كمية المياه التى ترد من المنابع (هضبة البحيرات وهضبة الحبشة) هى التى تتحكم فى منسوب مياه المجرى، أما بعد بناء السد العالى أصبح الإنسان هو المتحكم فى كمية المياه التى ترد إلى مجرى النيل.

وينحدر مجرى النيل مع الانحدار الإقليمى العام للأراضى المصرية صوب الشمال، ولكنه قد ينحرف تارة نحو الشمال الشرقى، وتارة أخرى صوب الشمال الغربى، وأكبر تغير واضح فى مجرى النيل يتمثل فى منطقة ثنية قنا ويتفاوت عرض المجرى من مكان لآخر، فقد يضيق ليصل إلى 250م ويعرف فى هذه الحالة باسم الخانق، كما هو الحال فى خانق (السلسلة)، وقد يتسع المجرى فى بعض الأجزاء ليصل إلى 1000م، ويتسع أكثر من ذلك فى الأجزاء التى يوجد بها الجزر.وقد تضاءل الاتساع بعد بناء السد العالى، ويرجع ذلك قلة حجم التصريف المائى .

والقطاع العرضى لمجرى نهر النيل غير متماثل Asymmetrical، ويرجع ذلك إلى النحت على جانب والترسيب على الجانب الآخر ، والنتيجة تباين فى عمق المجرى، وخشونة القاع Bed Roughness.

ويتراوح عمق المجرى بين 6 و 8 م. وعادة ما يوجد تباين فى شكل قاع المجرى بسبب الاختلاف فى معدلات النحت والترسيب، ووجود الحواجز الرملية سواء كانت جانبية أو فى وسط المجرى، وقد تنمو هذه الحواجز مكونة الجزر.

ويعد التعرج ملمح مميز فى مجرى نهر النيل إلى الشمال من أسوان، ويرجع ذلك إلى بطء انحداره الذى يبلغ متوسطه 1: 12000 من ناحية، وإلى أن النهر يجرى عبرى رواسب فيضية ناعمة من ناحية أخري.

أما عن الجزر النيلية فى مجرى نهر النيل بين أسوان والقاهرة، فإنها تتألف من طمى النيل الحديث، وأن عدد هذه الجزر الرسوبية قد بلغ 492 جزيرة، وذلك طبقًا للخرائط الطبوغرافية مقياس 1: 50000، طبعة 1993، وأن هذه الجزر متباينة فى أبعادها المختلفة، فالمساحة تتراوح بين 0.1 و 7.3كم2، والطول بين 0.1 و 6.5كم، والعرض بين 0.1 و 2.5كم . وبعد انضمام الجزر النيلية لاحدى ضفتى المجرى والتحامها بالنسيج الرسوبى للسهل الفيضى، وانقسام بعض الجزر، ونشأة جزر حديثة، والتحام جزيرتين أو أكثر فى جزيرة واحدة من أهم ملامح التغير الجيومورفولوجي المعاصر الذى طرأ على مجرى نهر النيل بين أسوان والقاهرة. كذلك تؤثر بعض العوامل المحلية فى توزيع وشكل الجزر النيلية ولعل أهمها: مورفولوجية المجرى، وعمقه واتساعه، وتضرس قاعه، وحمولة أودية الصحراء الشرقية التى تصل إليه.

ثانياً : السهل الفيضى :

المجرى عبارة عن وعاء يستوعب قدر معين من المياه، ولذلك فعندما تزيد كمية المياه عن القدرة الاستعابية للمجرى فإنها تفيض على جانبيه مكونة السهل الفيضى. خاصة وأن هذه المياه كانت محملة بالطمى قبل بناء السد العالى. ويغطى طمى النيل الحديث الذى تم ترسيبه أثناء فترات الفيضان.

والسهل الفيضى ضيق فى الجنوب ويتسع بالتدريج كلما اتجهنا صوب الشمال، فهو ضيق لدرجة الاختفاء فى بعض المواضع مثل منطقة جندل أسوان، وخانق السلسلة. ويزداد اتساع السهل الفيضى ليبلغ أقصاه عند دائرة عرض مدينة بنى سويف (23كم) تقريبًا . ويعد السهل الفيضى على الجانب الغربى لمجرى النيل أكثر اتساعًا من مثيله على الجانب الشرقى فيما عدا منطقة قنا.

ويقل منسوب سطح السهل الفيضى تدريجيًا من الجنوب إلى الشمال، حيث يصل المنسوب عند أسوان (91–92م)، وعند أسيوط (51– 52م)، وعند قمة الدلتا (18–20م) فوق مستوى سطح البحر. ومعنى ذلك أن هناك حوالى 73م اختلاف فى منسوب السهل الفيضى بين أسوان وقمة الدلتا

والظاهرات الدقيقة Micro Features المرتبطة بالسهل الفيضى محدودة جدًا وتكاد تقتصر على الجسور الطبيعية التى تكونت بسبب زيادة الترسيب على جانبى المجرى حيث يكون التيار المائى هادئ وبطيئ. هذا بالإضافة إلى بعض المستنقعات والبرك التى تتكون

فى الأجزاء المنخفضة نسبيًا من السهل الفيضى والتى تجمع فيها مياه الصرف الزراعى، والأجزاء الطولية التى تمثل بقايا المجارى المائية المهجورة.

ثالثاً : الأشكال المرتبطة بجوانب وادي النيل .

ينتهي السهل الفيضى شرقًا وغربًا بجانبين مرتفعين، ويتراوح هذا الارتفاع بين 58م فوق منسوب سطح البحر على الضفة الغربية بالقرب من إسنا و 110م تقريبًا فوق منسوب سطح البحر على الضفة الشرقية بالقرب من المنيا. وبشكل عام فإن الجانب الشرقي لوادي النيل أكثر ارتفعًا وأشد انحدارًا من الجانب الغربي. وتتألف الأجزاء العليا من جوانب وادى النيل من الحجر الجيري الأيوسين، بينما تتألف الأجزاء الدنيا نم رواسب النيل القديمة ورواسب الأودية. وتتميز جوانب الوادى إنها ليست متصلة، بل أنها مقطعة بواسطة العديد من الأودية المنحدرة صوب النيل من الصحراوين الشرقية والغربية. ويرتبط بجوانب الوادى بعض الأشكال لعل أهمها ما يلى :

1- المصاطب النهرية:

توجد المصاطب النهرية على امتداد جانبى وادى النيل . وهى لا توجد متصلة ومستمرة، وإنما مقطعة بفعل الأودية، وتتميز هذه المصاطب بوجود جانبين: جانب أفقى لطيف الانحدار، وجانب رأسى شديد الانحدار، ويمثل ارتفاع هذا الجانب عن سطح المصطبة الواقعة أسفله القدر الذى استطاع النهر تعميقه، وتحكى هذه المصاطب قصة تطور نهر النيل، حيث أن كل مصطبة ترتبط بدورة ترسيب يعقبها دورة نحت سريعة نتيجة لانخفاض مستوى سطح البحر.

وتنقسم المصاطب على جانبى الوادى إلى أربع مجموعات هى: المجموعة الأولى وهى الأقدم والأكثر ارتفاعًا، ويمثلها المصطبة 140- 180م فوق مستوى السهل الفيضى، وينتمى عمرها إلى البليستوسين الأدنى. والمجموعة الثانية وتمثل المصطبة 115م والمصطبة 90م والمصطبة 60 فوق منسوب السهل الفيضى الحالى، وتنتمى هذه المصاطب إلى البليستوسين الأوسط، والمجموعة الثالثة وتمثلها المصطبة 45م والمصطبة 30م والمصطبة 15م فوق منسوب السهل الفيضى الحالى. وتنتمى هذه

المصاطب إلى البليوستوسين الأعلى. والمجموعة الرابعة تضم المصطبة 9م والمصطبة 3م فوق مستوى السهل الفيضى الحالى، وتنتميان إلى الهولوسين.

2- المراوح الفيضية:

تتكون المراوح الفيضية عند أقدام جوانب الوادى، وترتبط بمصبات الأودية القادمة من الصحراوين الشرقية والغربية ومن أمثلتها مروحة وادى الرملية، ومروحة وادى الرشراش، وغيرها من المراوح التى تكونت على الجانب الشرقى لوادى النيل بين الصف وحلوان. وقد تلتحم هذه المراوح ببعضها مكونة ما يعرف باسم البهادة. وعادة ما يتقطع سطح هذه المراوح والبهادة بفعل قنوات الأودية الحديثة، ويتراوح عمق هذه الأودية بين 0.5 و 5م، ومعنى ذلك أن المراوح والبهادة لم تكن عرضة للترسيب فقط، وإنما كانت هناك فترات تعميق.

وتتألف المراوح من أنواع مختلفة من الرواسب، وبالطبع فإن كل نوع من الرواسب ينتمى إلى فترة زمنية معينة، ولذلك فإن المراوح لم تتكون خلال مرحلة واحدة، وإنما على عدة مراحل مختلفة من الترسيب. وقد تطغى مياه النيل خلال فترات الفيضان على هوامش المراوح، لذلك نجد تداخل بين رواسب فترات الفيضان على هوامش المراوح، لذلك نجد تداخل بين رواسب المراوح والرواسب النيلية. ويتراوح سمك رواسب المراوح بين بضعة سنتيمترات وأكثر من 20م، وتتألف هذه الوراسب من خليط من الطين، والرمال بأنواعها المختلفة، والحصى والحصباء. وبشكل عام فإن أحجام الرواسب يقل فى اتجاه هوامش المراوح الفيضية .

3- الكهوف:

هى عبارة عن فجوات تكونت بفعل الإذابة فى صخور الحجر الجيرى، ومما ساعد على تكوينها وجود الفواصل والشقوق فى الحجر الجيرى. ورغم أن الكهوف ظاهرة صغيرة الحجم، إلا أنها متباينة فى أحجامها. ويرتبط بهذه الكهوف بعض الظاهرات الدقيقة مثل الأعمدة الصاعدة والأعمدة الهابطة.

ويذكر (Embabi, 2004, P. 323) أن عدد الكهوف التى أمكن التعرف عليها من فحص اللوحات الطبوغرافية مقياس 1: 25000 والتى نشرتها المساحة المصرية عام 53-1954، قد بلغ 13 كهفًا فيما بين القاهرة وقنا، منها ستة كهوف على الجانب

الشرقى لوادى النيل، سبعة كهوف على الجانب الغربي . وأن هذه الكهوف تتركز فى الجزء الأوسط من وادى النيل الممتد بين مدينة ديروط وحتى جنوب مدينة سوهاج بنحو 40كم. وبعض هذه الكهوف تحمل أسماء محلية مثل كهف المطران El- Matran Cave، وكهف البنات El- Banat Cave , وفي زيارة لنا عام 2004 لمدينة المنيا الجديدة علي الجانب الشرقي لوادي النيل , فقد تم التعرف على أحد الكهوف .

ويعد كهف وادى سنور من الكهوف المشهورة على الجانب الشرقى لوادى النيل، ويقع إلى الشرق من قرية سنور بنحو 50 كم. وقد تم اكتشافه أثناء استغلال خام الأليستر من المحجر رقم (54)، حيث ظهرت فتحة تؤدى إلى فجوة عميقة، وكانت هى كهف وادى سنور. وتبين من الدراسات الجيولوجية التى تمت على الكهف والمناطق المجاورة له، أن عمر كهف وادى سنور يتراوح بين 36 و 40 مليون سنة، حيث إن تكوينه قد ارتبط بصخور الحجر الجيرى الذى ينتمى عمره الجيولوجى إلى عصر الايوسين الأوسط. ويوجد الأعمدة الصاعدة والهابطة Stalactites and Stalagmites بالكهف. وعندما تلتقى الصواعد بالهوابط فإنها تؤدى إلى تكوين العمود الذى يشبه جزع الشجرة .

السؤال الثاني : تحدث عن " الصناعة في مصر " .

الإجابة

أولاً : تطور الصناعة في مصر .

نشأت الصناعة في مصر منذ الحضارة المصرية القديمة وعرف قدماء المصريين استخراج المعادن كالنحاس والفضة والذهب ، ونجحوا في صهرها وتصنيعها ، وعرفوا صناعة الآلات والأدوات الزراعية والمعدات الحربية وصناعة الخزف وصناعة بناء السفن وصناعة عصر الزيوت وصناعة الحلي .

وفي العصر الحديث شهدت مصر نهضة صناعية في القرن التاسع عشر علي يد "محمد علي" الذي شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبري ، شملت صناعة المنسوجات ، وصناعة السكر ، ومضارب الأرز ، وازدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة ترسانة لصناعة السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية .

وقد قام بنك مصر الذي تأسس عام 1920 برؤوس أموال مصرية حملة للنهوض بالصناعة المصرية ، ونجح البنك في تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبري نجحت في إقامة صناعة مصرية متطورة ، ورفع المصريون شعار " المصري للمصري" ونجح هذا الشعار في حماية المصنوعات المصرية .

وجائت ثورة يوليو عام 1952 اتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب ، والصناعات التعدينية والبترولية ، والصناعات الكيماوية بالاضافة إلي صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، ثم جائت الفترة (1967-1973) حيث أثرت الحرب علي أداء القطاع الصناعي سلباً ، ليعاود بداية انتعاش بعد نصر أكتوبر 1973 وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي .

واستمر التطور في مجال الصناعة بعد ذلك حتي عام 1974 حيث صدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي ، بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي في مصر وكذلك في جذب مدخرات المصريين في الخارج وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي .

وباستقرار مصر علي طريق السلام ، بدأت مصر مرحلة جديدة علي طريق التنمية الصناعية ، وأصبح شعار "صنع في مصر" هدفاً قومي وسعي قطاع الصناعة لتنمية المنتج المصري ، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في التسينيات من القرن الماضي تزايد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الصناعية ، وحظي قطاع الصناعة بالعديد من المزايا والتيسيرات وتزايدت الاستثمارات الموجهة للأنشطة الصناعية .

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية ، بعد ارتباط الصناعة بالتجارة الخارجية والداخلية تحت وزارة واحدة، أخذت علي عاتقها تحقيقالنقلة النوعية للاقتصاد المصري ، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحديث الصناعة المصرية في إطار برنامج متكامل يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية في الاقتصاد العالمي ، بالاضافة إلي توفير البيئة الملائمة للنشاط الصناعي والتجاري لتشجيع القطاع الخاص للاتطلاع بالدور الرئيسى في تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري . حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو 275.3

مليار جنيه ، ساهم القطاع الخاص بنحو 223.9 مليار جنيه ، وساهم القطاع العام بنحو 51.5 مليار جنيه منها .

وشهد عام 2007 انطلاق مشروع الألف مصنع في قطاع الصناعة ، حيث يشمل التوزيع القطاعي للمصانع الكبري 72 مصنعاً للغزل والنسيج وفرت 8569 فرصة عمل، و73 مصنعاً للصناعات الغذائية وفرت 14050 فرصة عمل ، و56 مصنعاً للصناعات الكيماوية وفرت 9939 فرصة عمل ، و15 مصنعاً لمواد البناء وفرت 8965 فرصة عمل .

وتم انشاء 166مصنعاً متوسطاً يتراوح رأس مالها من 5 إلي 15 مليون جنيه وفرت 117ألفاً و55 فرصة عمل حتي نوفمبر 2007 منها 41 مصنعاً للغزل والنسيج وفرت 10260 فرصة عمل ، و39 مصنعاً للصناعات الغذائية وفرت 2269 فرصة عمل ، و32 مصنعاً للصناعات الكيماوية 10503 فرصة عمل ، و29 مصنعاً للصناعات الهندسية وفرت 1863 فرصة عمل ، و10 مصانع لمواد البناء وفرت 888 فرصة عمل .

ثانياً : مقومات الصناعة في مصر .

تتوافر في مصر مقومات كثيرة ساعدت علي قيام الصناعة فيها وهي :

1- وفرة العمالة رخيصة الثمن .

2- وفرة رأس المال بعد تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ المناسب لفرص الاستثمار .

3- وجود شبكة مواصلات متنوعة في مصر ، مما يسهل نقل السلع والبضائع إلي الأسواق المحلية والعالمية .

4- توافر الخامات اللازمة للتصنيع مثل الخامات النباتية والحيوانية .

5- توافر المعادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص وغيرها ، وجميعها تستخدم في الصناعات المختلفة .

ثالثاً : برنامج تحديث الصناعة المصرية .

يهدف برنامج تحديث الصناعة إلي زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري ، وتحقيق المزيد من قدرة الصناعة المصرية علي الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ويساهم البرنامج في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي .

تبلغ تكلفة برنامج تحديث الصناعة الإجمالية 437 مليون يورو ، يساهم الاتحاد الأوربي في البرنامج بمنحة قدرها 250 مليون يورو ، وقد بلغ عدد المصانع المستفيدة من البرنامج خلال الثلاث سنوات الأولي من العمل 430 منشأة ، وقد تولي ملركز تحديث الصناعة المصرية الأشراف الكامل علي تنفيذ المشروع منذعام 2005 / 2006 .

رابعاً : تطور الانتاج الصناعي .

تمت زيادة الطاقة الإنتاجية في عدد الصناعات الأساسية بنسبة 25 % خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية . حيث يرتكز البنيان الصناعي في مصر علي سبع صناعات تشكل أكثر من 80 % من المؤسسات الصناعية ، وترتكز أضخم ثلاثة أنشطة صناعية في صناعة النسيج وصناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعات الأساس ، يليها الصناعات التعدينية والصناعات الكيماوية والمعادن الأساسية . وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلي 17.2 % ، مما يعكس تأثير الحوافز الاستثمارية التي وفرتها الدولة للاستثمار الصناعي علي نمو دور القطاع الخاص .

خامساً : الصادرات الصناعية .

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات المصرية ، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من 13.8 مليار دولار عام 2004 / 2005 ، لتصل إلي 22 مليار دولار عام 2006 / 2007 ، مما يعكس التطور الحقيقي لأساليب التصدير الجديدة التي ساهمت في وضعها المجالس التصديرية ومجلس تنمية الصادرات .

سادساً : حوافز الستثمار الصناعي .

1- شهد مناخ الاستثمار الصناعي في مصر تحسباً ملموساً في الفترة الأخيرة وذلك بعد صدور القرار الجمهوري بتعديل التعريفة الجمركية وصدور قانون الضرائب الجديد .

2- تم تنمية المناطق الصناعية وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية لتشجيع التوطن الصناعي في محافظات الصعيد وتم إنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

3- قامت هيئة التنمية الصناعية بتخفيض أسعار الأراضي المخصصة للاستثمار الصناعي وتقديم تسهيلات في السداد والسماح بالبناء علي 65 % من مساحات الاستثمار الصناعي بدلاً من 50 % ، مما أدي إلي انخفاض تكلفة الأرض للمستثمر بنسبة 25 % .

سابعاً : الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة (2007 – 2015) .

1- تستهدف الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة أن تصبح مصر الدولة الرائدة بالمنطقة .

2- تبني مناهج جديدة للتنمية الصناعية ترتكز علي تنمية المناطق الصناعية المتكاملة وتنمية التجمعات الصناعية ز

3- توفير المناطق الصناعية المزودة بالمرافق والخدمات لإتاحة الأراضي للاستثمار الصناعي .

4- تشجيع الاستثمار في المجال الصناعيعن طريق تهيئة البيئة المناسبة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في اللأنشطة الصناعية المختلفة .

السؤال الثالث : اكتب فيما يلي :

أ- الأقاليم المناخية في مصر .

ب- أساليب مواجهة المشكلة السكانية في مصر .

الإجابة

أ – الأقاليم المناخية في مصر .

- **إقليم الساحل الشمالي .**

يوجد هذا الإقليم علي طول ساحل البحر المتوسط من الحدود الشرقية لمصر حتي حدودها الغربية ولعمق بضعة كيلو مترات صوب الداخل ، وتمثله مدينة الأسكندرية . ويتميز باعتدال درجة الحرارة .

ويمكن تقسيم هذا الأقليم من ناحية المطر إلي ثلاثة أقسام هي :

- القسم الغربي : ويمتد من الاسكندرية شرقاً حتي السلوم غرباً ، وهو أكثر الأقسام مطراً .
- القسم الأوسط : يمتد من العريش شرقاً حتي الاسكندرية غرباً ، وهو أقل الأقسام مطراً .
- القسم الشرقي : يمتد من الحدود الشرقية لمصر حتي العريش ، وفي هذا القسم تزداد غزارة الأمطار بسبب اتجاه خط الساحل بالنسبة للهواء الرطب .

- **إقليم الدلتا .**

يوجد هذا الإقليمإلي الجنوب مباشرة من الأقليم السابق ، ويمتد جنوباً حتي دائرة عرض مدينة القاهرة ، ويشغل نطاقاً عرضياً يبدأ من الحدود الشرقية لمصر حتي حدودها الغربية ، ومتوسط درجة الحرارة في فصل الصيف 27 درجة مئوية ، وفصل الشتاء 13 درجة مئوية ، والمتوسط السنوي للأمطار الساقطة علي هذا الإقليم يتراوح بين 20 و 50مم ، وتتأخر بداية موسم سقوط الأمطار وتبكر نهايتها .

- **إقليم مصر الوسطي .**

يوجد هذا الإقليم في نطاق عرضي محصور بين دائرتي عرض مدينة القاهرة ومدينة أسيوط ، وذلك فيما بين جبال البحر الأحمر شرقاً والحدود الغربية لمصر غرباً ،ويمثل هذا الإقليم مدينة المنيا . ومناخ هذا الإقليم صحراوي متطرف ، فهو حار صيفاً حيث يصل متوسط ددرجات الحرارة إلي 23 درجة مئوية تقريباً ، أما في فصل الشتاء فيصل المتوسط إلي 14 درجة مئوية .

- **إقليم جنوب مصر .**

يوجد هذا الإقليم في جنوب مصر فيما بين دائرتي عرض مدينة أسيوط والحدود المصرية الجنوبية عدا جبال البحر الأحمر . والإقليم حار في فصل الصيف حيث تصل درجات الحرارة أثناء النهار إلي 40 درجة مئوية ، وإن كانت تنخفض أثناء الليل إلي 25 درجة مئوية تقريباً ، أما في الشتاء فهو دافئ ولاسيما أثناء النهار ، وبارد أثناء الليل .

- **إقليم المرتفعات .**

يوجد هذا الإقليم في القطاعين الأوسط والجنوبي من شبه جزيرة سيناء ، فيما عدا سواحل خليجي العقبة والسويس ، وجبال البحر الأحمر وتختلف الظروف المناخية في هذا الإقليم عن بقية كل من سيناء والصحراء الشرقية بسبب عامل الارتفاع الذي يؤدي إلب انخفاض درجة الحرارة نحو عشرة درجات إذا قورنت بالأجزاء المنخفضة المجاورة ، كما أن الارتفاع يزيد من كمية المطر فتصل إلي قيمة قريبة من مثيلتها علي الساحل الشمالي لمصر رغم اختلاف الموقع بين الإقليمين .

ب- أساليب مواجهة المشكلة السكانية في مصر .

* زيادة الإنتاج والبحث عن موارد جديدة. والاهتمام بتوفير فرص العمل للقضاء علي الفقر وإنشاء مشروعات صغيرة خاصة في المناطق العشوائية وذات الزيادة السكانية ويفضل الاستفادة من فكرة بنك القروض المتناهية في الصغر (بنك جرامين).

* الحد من زيادة السكان بإصدار التشريعات، مثل: رفع سن الزواج، وربط علاوات العمل والاعفاءات الضريبية بعدد الأبناء، بمعني إعفاء الأسر محدودة الدخل من أنواع معينة من الرسوم والضرائب أو منحها تأمينا صحيا شاملا أو الحصول علي دعم غذائي مجاني أو منح الأم التي تبلغ الخمسين مكافأة مالية إذا التزمت بطفلين وترفع عنها هذه المميزات إذا تجاوزت هذا الشرط وتقديم حوافز للقري والمدن التي تحقق انضباطا في وقع الزيادة السكانية عبر خدمات ومشروعات تقام فيها والاستفادة من تطبيق القوانين التي صدرت مؤخراً، وخاصة قانون الطفل الذي يجرم عمالة الأطفال كأحد المداخل المهمة وغير المباشرة لمواجهة المشكلة السكانية.

* يجب وضع إستراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسر المصرية بثقافة الطفلين فقط، والربط بين القضية السكانية والقضايا الأخري المتصلة بها مثل الأمية

والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الاطفال والتسرب من التعليم، وتنمية الثقافة السكانية والتوعية بمشكلاتها.

* عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة السكانية أصبح ضرورة ملحة ممثلا في قطاع رجال الأعمال والشركات الكبري وصولا إلي المساجد والكنائس والمدارس الريفية وذات الفصل الواحد.

* الاهتمام بالخصائص السكانية وتبني برامج فعالة للتنمية البشرية في محو الأمية والتعليم والصحة لمردودها المباشر علي السكان.

* أهمية التركيز علي فئة الشباب في المرحلة المقبلة لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة والتخطيط الانجابي والمساواة بين الجنسين حيث انهم يمثلون آباء وأمهات المستقبل وهم الطريق الي تحقيق الهدف القومي المتمثل في طفلين لكل أسرة وإعطاء دور أكبر للشباب في المساهمة في حل هذه المشكلة من خلال نشر التوعية والتحذير من خطورة الزيادة السكانية وأثرها علي التنمية، والتحلي بقيم الإخلاص والعطاء والولاء للوطن، والعمل علي الاستفادة بكل طاقاته في اكتساب المعارف والقدرات التي تؤهله للتعامل مع العصر بمقتضي معطياته.

* تفعيل فكرة التوزيع السكاني من خلال خطط جذب السكان للمناطق الجديدة، وغزو الصحراء وإعادة النظر في خريطة توزيع السكان؛ فمصر من الناحية العددية تستوعب ضعف عددها الحالي ذلك أن المصريين يعيشون علي 6٪ من مساحة مصر، بينما تحتاج 94٪ من مساحة مصر أن تكون مأهولةً بالسكان، وأن المصريين مكدَّسون في 3 محافظات، وباقي المحافظات بها خلل سكاني رهيب.

* زيادة الاهتمام بصعيد مصر، حيث إن 25٪ من سكان مصر يسكنون في ريف الصعيد، وهم مسئولون عن 41٪ من الزيادة السكانية، كما أن للرجل في صعيد مصر دورا مهما وكبيرا في مواجهة المشكلة السكانية، حيث إن الرجل هو صاحب القرار في الصعيد. ومن بين الأساليب غيرالتقليدية إحياء مشروع "الدوار"، وذلك لمناقشة الرجال في كل ما يتعلق بتنظيم الأسرة، وسيكون لهم فاعلية في إنجاح برامج تنظيم الأسرة وخاصة في الريف، كما يجب إدخال رجال الدين والعمدة، وجميع الفئات الفاعلة والعاملة في هذا المجال خاصة المجالس الشعبية والتنفيذية.

ملحوظة***

هذا النموذج هو نموذج استرشادي للطالب حيث يلتزم الطالب برسم الخرائط والأشكال التوضيحية ، ويمكن الإطلاع على المراجع العربية والأجنبية وإضافة ما يلزم

مع أطيب تمنياتي بالنجاح والتفوق

د . هبة صابر أمين دسوق